Cheikh Sid Ahmed El bekaye ould Hamett
Head of Delegate

MAURITANIA

إلى أصحاب الفخامة رؤساء الدول و الحكومات
معالي رئيس مؤتمر الأطراف الثامن عشر
صاحب الفخامة الأمين العام للأمم المتحدة
أيها السادة والسيدات ممثلي المنظمات الحكومية المشتركة
أيها المشاركون الكرام.

أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى دولة قطر الشقيقة ، حكومة و شعبا و على رأسها حضرة صاحب السمو/ **الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني** ، على العناية الفائقة التي أحيط بها مؤتمرنا هذا ، و على الجهود الجبارة التي بذلت من أجل إنجاح **مؤتمر المناخ الثامن عشر** الملتئم في الدوحة.

كما يسعدني أن أهنئ صاحب المعالي السيد / **عبدالله بن حمد العطية** على انتخابه رئيسا للمؤتمر ، و أشكره على رئاسته الحكيمة و المتميزة لأعمال المؤتمر.

أيها السادة و السيدات
إن نجاح مسار الإصلاحات الإقتصادية و الديمقراطية و الإجتماعية و الحكامة الرشيدة ، و ما تشهده البلاد من نمو مطرد في ظل القيادة الحكيمة و النيرة لفخامة **الرئيس محمد ولد عبد العزيز**، قد تجسد من بين أمور أخرى من خلال انتهاج درب التنمية المستديمة و من خلال مقاربة استراتيجية لمكافحة الفقر تدمج في نفس الوقت الأبعاد الإجتماعية و البيئية . و تحدد في هذا الصدد الأولوية الكبرى التي يجب ان يتركز حولها عملنا ، لكي يتاح لتنمية بلدنا أن تكون مستديمة.

إن انعقاد هذه الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي يمنحني فرصة للتوجه إليكم بأن الجمهورية الإسلامية الموريتانية حريصة على شكر مجموع

الأطراف التي لعبت دورا محفزا في تقدم المفاوضات حول النظام المناخي.
و الشكر موصول على وجه الخصوص إلى **السيد / بان كي مون** الأمين العام للأمم المتحدة ، و إلى مجموع معاونيه المكلفين بتنسيق المفاوضات متعددة الأطراف حول النظام المناخي ، من أجل الجهود المبذولة منذ المؤتمر الثالث عشر للأطراف المنعقد في بالي في اندونيسيا.
و أود كذلك التنويه بالحكومة و الشعب القطري الشقيق ، من أجل الضيافة الكريمة و التنظيم الجيد لهذا اللقاء الهام.

أيها السادة و السيدات

إن حضورنا جميعا هنا دليل على الإهتمام الذي يوليه سكان المعمورة لظاهرة الإحترار العام و ما يتوقع من تأثيراته المضرة بالبشرية ، وهي التأثيرات التي لم يعد مشكوكا فيها منذ "التقرير الرابع للفريق الحكومي المشترك لخبراء المناخ" المنشور في 2007 ، و النذر المتوقعة في التقرير الخامس. فهذه التقلبات تسبب كل سنة خسارة مئات الآلاف من الأرواح البشرية و مليارات الدولارات ، بسبب انخرام المناخ على مستوى الكوكب. و على المدى البعيد ، يخشى أن تقوض هذه التأثيرات الحياة بصفة مأساوية ، بما ينجر عنها من مخاطر جديدة يصعب اليوم تخيلها.

من سوء الحظ أنّ المواصفات البيئية لبلدي تضعنا في مواجهة عدد من التحديات البيئية الدائمة والمتزايدة. من بين هذه التحديات : تدهور الأراضي - مع ما ينجرّ عنه من انعكاسات متعددة مثل فترات الجفاف المتعاقبة والفيضانات غير المتوقعة واضمحلال الغطاء النباتي، والفقدان التدريجي للتنوع الحيوي متجسدا في اختفاء عدة أنواع حيوانية ونباتية - وإشكالية الطاقة المنزلية، وأشكال التلوث في الأوساط البحرية والحضرية.

أيها السادة والسيدات

كان بلدنا أوّل بلد من مجموعة "البلدان الأقل تقدّما" التي قدمت "خطتها الوطنية للعمل من أجل التأقلم" أمام المؤتمر العاشر المنعقد في بوينس-أيرس في الأرجنتين في دجمبر 2004. وهذا الشوط الذي تقدمنا به نابع في نفس الوقت من تعهدٍ تُجاه المجتمع الدولي، ومن انشغال بالحفظ من التقلبات التي لوحظ فيما سلف ارتباطها بالتغير المناخي، وقد تحسن كثيرا بتقديم "البيان الوطني الثاني حول التغيرات المناخية" أثناء "المؤتمر الرابع عشر للأطراف"، في بوزنان، في 2008. وقد انطلق "بياننا الوطني الثالث" منذ سنتين تقريبا، وسيستكمل في الأجال، في بداية 2014 إنشاء الله.

وتوجد اليوم عدة مبادرات على المستوى القطاعي المشترك في طور التصميم أو التنفيذ، سواء فميا يخص شق التأقلم أو شق التخفيض. وأودّ في هذا السياق أن أحيي الدور الذي يضطلع به شركاؤنا من أطراف متعددة وثنائية، على الدعم المقدم لبلدنا، على الرغم من استمرار حاجتنا إلى التمويلات، من أجل تنفيذ أفضل للنشاطات الوطنية المتعرّف عليها من خلال تلك الأدوات الإستراتيجية المؤهّلة.

أيها السادة والسيدات

إنّ اشتراك موريتانيا بفعّالية في مسار المفاوضات متعددة الأطراف ولاسيما في جزئه الذي بدأ في دجمبر 2007، والمعروف باسم خطة عمل بالي، يجسّد من جهة حقنا في الاستفادة من موارد مالية لازمة للتأقلم مع هذه الظاهرة، ومن جهة أخرى، يذكّر بالتزام الدول الصناعية المنضوية في الملحق 1 من بروتوكول كيوتو للشروع في إجراءاتٍ للحدّ من انبعاثاتها من غازات الاحترار، وذلك بصفة يمكن حسابها ونقل حصيلتها والتحقق منها، طبقا لروح خطة "بالي" للعمل.

وفي هذا السياق بالذات، نطلب أن يُمنح اهتمامٌ خاص للبلدان الشاطئية. وفي الواقع، يضمّ الشاطئ الموريتاني اليوم أكثر من 30 % من ساكنة البلد ومعظم الصناعات وأهمّ التجارة الخارجية، والبنية التحتية البنائية والمطارية، والمحروقات، ومجموع نشاطات الصيد، وكذلك الحظيرتين الوطنيتين الكبيرتين : الحظيرة الوطنية لحوض آركين، والحظيرة الوطنية لجاولينغ، بما لهما من أهمية بيئية جوهرية بالنسبة للبلد.

ولسوء الحظ، يقع هذا الشاطئ في بعض الأماكن في مستوى تضاريسي أخفض من مستوى البحر، كما هو الحال بالنسبة للعاصمة نواكشوط وغيرها، والتي يهددها اليوم خطرُ الغمر

البحري، مشفوعا بزحف الكثبان الرملية والفيضانات غير المنتظمة، نتيجة التغيرات المناخية، من دون أن نذكر الانعكاسات العشوائية لتعرية شاطئية متفاقمة.

وأمام هذا الوضع، يخوض بلدنا على صعيد التأقلم منذ عدة عقود حربا لا هوادة فيها، كان آخرها برنامج ممول بأكثر من 10 ملايين دولار أمريكي من مواردنا الذاتية، ألا وهو "البرنامج الخاص لحماية لمدينة نواكشوط من زحف الرمال والغمر البحري" في الفترة 2010- 2013، من مكونتين إحداهما قارّية تتجسد في حزام أخضر من 2000 هكتار، مع غرس حوالي مليوني شجرة، والأخرى شاطئية تهدف إلى إعادة تشكيل الشريط الرملي الشاطئي وتعزيزه على مسافة طولها 40 كلم، بأزاء العاصمة، وما تزال دراستها قيد الإنجاز.

وعلى صعيد التخفيض، دخل بلدنا في مجهود هام، يهدف إلى تثمين مواردنا من الطاقة المتجددة، وإنتاج الطاقة الذاتية. فقد انطلق منذ أيام برنامجٌ طموح لإنتاج ما مجموعه حوالي 71 ميكاوات من الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية، إذا اقتصرنا على ذكر هذا المشروع فقط.

وفي هذا السياق الخاص الذي يأتي بالضبط في نهاية المرحلة الأولى من بروتوكول كيوتو ودخول المرحلة الثانية حيز التنفيذ، يتجلى كون هذا المؤتمر الثامن عشر حاسما بالنسبة للبلدان السارية في طريق النمو، ولاسيما بالنسبة لشبه منطقة الساحل شديدة الهشاشة والتي عانت سلفا من الاضطرابات المناخية وضربات الجفاف المتكرر.

ويجب أن يمكّن مؤتمرنا الحالي من تعزيز الثقة في مسارنا بعد مؤتمر كوبنهاكن الذي انتُظر طويلا من طرف العالم كله، ويجب بالتالي أن يمكّن من تكريس روح الإنصاف والمسؤولية والتضامن بين الشعوب والأمم. ويجب أن يمكّن كذلك من تقدّم ملموس وتجسيد لقرارات "كانكون" و"دابن"، على الأقل فيما يتعلق بالقضايا الملحة كالتمويل مثل إتاحة صرف مبالغ "البدء السريع" "فاست ستارت"، وجاهزية "الصندوق العالمي الأخضر"، ودعم البلدان المتقدمة لـ "صندوق التأقلم" الذي يعاني اليوم من تدهور موارده، نتيجة انهيار سوق الكربون.

ويتعلق الأمر بقضايا التأقلم وبتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا، وكذلك بالتعهدات المتخذة بتخفيض انبعاث غازات الاحترار، على مستوى التوافقات، من أجل المرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو. ومن أجل ذلك، ينبغي على مفاوضينا ومندوبينا أن يكونوا على وعي من واجباتنا وحقوقنا. فبالنسبة لبلدي، يشكل مبدأ المسؤولية المشتركة لكن بتمايز مبدأ أساسيا في سياق التوافقات المتخذة في شأن النظام المناخي فيما بعد 2012، والتوافقات المراد إيجادها من خلال منصة دوربان في أفق 2015. وتوضيحا لذلك، يجب التذكير بأنّ إفريقيا التي تعاني أكثر من غيرها من انخرام المناخ بقدرة أقل على التأقلم، ليست مسؤولة عن سوى 2 إلى 3 % من الانبعاثات الكلية لغازات الاحترار.

أيها السادة والسيدات

أودّ في الختام تأكيد التزام بلدي لتسهيل بلوغ إجماع حول مجموع القضايا العالقة، وفق النهج المتعلق بالموقف الإفريقي من القضية، وهو الموقف الذي تشترك فيه على نطاق واسع مجموعات "الدول الأقل تقدّما"، و"البلدان العربية" و"مجموعة 77.

و أشكركم و السلام عليكم و رحمة الله

الشيخ سيد احمد البكاي ولد حمادي / سفير موريتانيا لدى دولة قطر،
رئيس الوفد